01/09/2010

بروتوكول للتسليف السكني بين جمعية المصارف و«تعاضد القضاة »

طربيه: يندرج في إطار تعزيز التعامل بالليرة كعملة ادخار وتسليف

طربيه والحسيني يتبادلان البروتوكول ويبدو غانم الي اليمين ونجار الى اليسار (فادي ابو غليوم)

وقع كل من رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه، ورئيس صندوق تعاضد القضاة الدكتور عبد اللطيف الحسيني بروتوكول تعاون للتسليف السكني، يمنح أعضاء السلك القضائي قروضاً مصرفية سكنية بالليرة اللبنانية، بكفالة الصندوق وبفائدة مخفّضة لا تتعدّى 1.628%، بحضور وزير العدل ابراهيم نجار، رئيس مجلس القضاء الأعلى الدكتور غالب غانم، مدعي عام التمييز سعيد ميرزا، رئيس صندوق تعاضد القضاة عبد اللطيف الحسيني، مستشار الصندوق عفيف شمس الدين، عضو مجلس إدارة الصندوق ناصيف ناصيف ممثّل رئيس ديوان المحاسبة، وعن جمعية الصناعيين: الدكتور جورج عشي، نديم القصار، نجيب سمعان، فؤاد توما، ايلي عون، عباس الحلبي وامين عام الجمعية الدكتور مكرم صادر .

تحدث طربيه عن حرص «الجمعية والأسرة المصرفية على تحسين أوضاع القضاة وتعزيزالقضاء في آن. ويطيب لنا أن نوقّع اليوم على بروتوكول تعاون بين جمعية مصارف لبنان وصندوق تعاضد القضاة ممثّلاً برئيسه عبد اللطيف الحسيني، وينصّ على منح أعضاء السلك القضائي الكريم قروضاً مصرفية سكنية بالليرة اللبنانية، بكفالة الصندوق المذكور وبفائدة مخفّضة لا تتعدّى .1.628%. وقد أمكن تأمين هذه الشروط الميسّرة بفضل موافقة المصرف المركزي على تنزيل المبالغ الموظّفة من قبل المصارف وفق أحكام هذا البروتوكول من موجب الاحتياطي الإلزامي. ومن الطبيعي أن هذا البروتوكول يندرج ايضاً في إطار مساهمة جمعيتنا في إنجاح توجّه مصرف لبنان الى تعزيز التعامل بالليرة اللبنانية كعملة ادّخار وتسليف للتخفيف من دولرة الاقتصاد اللبناني .«

وأبدى طربيه أمله في «أن يسهم هذا البروتوكول في تخفيف الأعباء الاجتماعية عن كاهل القضاة وأن يساعد السلك القضائي على تحقيق المزيد من الانتاجية. كما نودّ التأكيد على أن هذا البروتوكول ليس مبادرة التعاون الأولى، ولن يكون المبادرة الأخيرة. ذاك أننا مزمعون على الشروع في التباحث مع مجلس القضاء الأعلى ومعهد القضاء، في مشروع إقامة برنامج تدريبي خاص بالقضاة العاملين في الحقلين المالي والاقتصادي، نظراً للحاجة الوطنية الماسَّة على هذا الصعيد، ولضرورة مواكبة التطورات الحديثة في التشريعات المالية والمصرفية التي ترعى عمل هذا القطاع الحيوي في لبنان .«

ولفت الحسيني الى «أن التسليفات للقضاة والاستفادة منها لا تزال متواضعة بل هي في حدّها الأدنى بنتيجة غياب سياسة إسكانية شاملة وارتفاع أسعار السكن وتدني رواتب القضاة. في وقت يستحق فيه قضاة لبنان المزيد من الاهتمام والمساندة. لذلك نأمل من هذا البروتوكول تأمين التمويل اللازم، ومواكبة القاضي في جانب من حياته بتأمين السكن اللائق مع مراعاة وضعه المادي لجهة ما يتقاضاه من راتب. وبالمقابل أن يُحسن القضاة الاستفادة من شروط البروتوكول الملائمة ومن التسهيلات التي ينطوي عليها. والصندوق في كل ذلك يضمن إبقاء القروض السكنية التي ستُمنح في إطار هذا البروتوكول وفقاً للأحكام القانونية النافذة .«

وفيما اعتبر القاضي غانم البروتوكول «هدية يقدمها المجتمع المدني والهيئات المصرفية في لبنان للقضاء»، شكر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة على «مساهمته في تسهيل هذه الآلية»، كما شكر للمصارف «تحسسها بالشأن القضائي والاجتماعي في آن، ولمصرف الإسكان تجاوبه مع الآلية الجديدة وإعادة النظر بالفوائد التي تترتب على قروض كان القضاة قد حصلوا عليها من المصرف .«

أخيرا تحدث الوزير نجار فقال: «يأتي هذا التوقيع في ظرف مؤات، فالثلاثاء المقبل سنشارك في إطار اللجنة النيابية للمال والموازنة في إقرار موازنة وزارة العدل، وسيحظى صندوق تعاضد القضاة بموازنة تقارب 9 مليارات ليرة، وسيكون لكل القروض التي ستمنحها المصارف للقضاة الضمانات الكافية .«

واعتبر ان» الإتفاق مؤات ايضا لأننا في صدد إقرار قانون الأسواق المالية في لبنان، وقد أنجز إعداده، وسيعرض على الهيئة العامة لمجلس النواب في أول فرصة، وسيكون القضاء تاليا مؤازرا فاعلا في تنظيم تلك الأسواق، وقد لحظ المشروع إطارا قضائيا يمكن أن يؤدي الى طمأنة المستثمرين». مشيرا الى الاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري على إعادة النظر في سلسلة الرتب والرواتب التي ستعرض على مجلس الوزراء لإقرارها .«